

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٨
بندب بعض موظفي وزارة الأشغال والزراعة
للتفتيش على الآبار وبرك السباحة

وزير الأشغال والزراعة:

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم استعمال المياه الجوفية، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٧، وعلى المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مجلس الموارد المائية، وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ١٩٩٦ بإعادة تشكيل مجلس الموارد المائية، وعلى القرار الوزاري رقم (٤) لسنة ١٩٩٧ بشأن إلزام ملاك الآبار الارتوازية وبرك السباحة بتركيب عدادات مياه وأجهزة لتنظيف وتدوير المياه، وبناءً على عرض وكيل وزارة الأشغال والزراعة،

قرر الآتي:

مادة - ١ -

يندب الموظفون التالية أسماؤهم ووظائفهم بمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم استعمال المياه الجوفية وتعديلاته والقيام بأعمال التفتيش وضبط المخالفات التي تقع مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له. ويكون لهم في سبيل ضبط المخالفات حق دخول مواقع الآبار وبرك السباحة والمنشآت المائية المرتبطة بها وتحرير محاضر الضبط وإحالتها إلى الإدعاء العام.

١- مارشال أكلان موجيكا	رئيس قسم التخطيط والمحافظة على المياه الجوفية.
٢- علي حميد الشعباني	أخصائي طبقات المياه.
٣- مجدي جاسم النشيط	أخصائي طبقات المياه.
٤- شوقي عبدالرحمن المناعي	كيميائي.
٥- علي عبدالحسين علي	مفتش مياه أول.
٦- محمد حسن مكي	مفتش مياه.
٧- عبدالأمير جعفر العراي	أخصائي دراسة طبيعة طبقات الأرض.
٨- إبراهيم موسى أحمد	مفتش مياه.
٩- حسين علي سوار	مفتش مياه.
١٠- أحمد عيسى عبدالله	مفتش مياه.
١١- جاسم عبدالله محمد	مصلح عدادات.
١٢- سيدموسى سيد جعفر رضى	مصلح عدادات.
١٣- عبد الجليل إبراهيم علي	مصلح عدادات
١٤- جاسم عبدالله مبارك	فني مختبر

مادة - ٢ -

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الأشغال والزراعة
ماجد جواد الجشي

صدر بتاريخ: ١٠ ربيع الثاني ١٤١٩ هـ
الموافق: ٢ أغسطس ١٩٩٨ م